

## حق الفيتو : الحاجة لإصلاح المنظومة الأممية

### The Veto :The Need For International System Reform

أنس مشلح<sup>1</sup>، المشرفة: مدافر فايزة<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، a.muchalah@univ-alger.dz، مخبر حقوق الإنسان

<sup>2</sup> كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، fmeafer@univ-alger.dz

تاريخ النشر: ديسمبر/2020

تاريخ القبول: 2020/11/10

تاريخ الإرسال: 2020/05/10

#### ملخص

من خلال مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 الذي يقر بإنشاء هيئة الأمم المتحدة أوكلت الدول المنشئة لها مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وبدورها قامت هيئة الأمم المتحدة بمنح كافة السلطات والصلاحيات لمجلس الأمن الذراع الضاربة لهيئة الأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة وللسعي للحد من استخدام القوة لحل النزاعات بين الدول وتشكيل هيئة دولية لمراقبتها وضمان عدم تكرار المعاناة من ويلات الحروب مجدداً ومنحت لأعضائه الخمسة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية حق النقض - الفيتو - لتكون لها صلاحيات واسعة. إلا أن الدول الكبرى الخمسة من خلال تسلطها على قرارات المجلس ساهمت بفشل المجلس بهذا الدور بل على العكس تماماً أصبح الفيتو أداة بيد الدول الكبرى للتلاعب في قرارات المجلس حسب مصالحهم وأداة حماية نفوذ للدول المهيمنة. ويسقوط المعسكر الشرقي وهيمنة المعسكر الرأسمالي و مع تبدل موازين القوى الدولية وظهور قوى إقليمية فاعلة جديدة على المستوى الدولي. كانت الدعوة لإلغاء الفيتو أو وضع شروط له والنظر في تعديل يتيح إشراك كافة القوى الدولية و الإقليمية الجديدة في حق اتخاذ القرارات الدولية دون تفرد جهة معينة بذلك.

#### الكلمات المفتاحية:

حق النقض(الفيتو)، مجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة، ميثاق هيئة الأمم المتحدة، السلم و الأمن الدوليين

**Abstract:**

Through the San Francisco conference 1945, which approved the establishment of the U.N, the countries that created it were entrusted with the responsibility of preserving international peace, and in turn the U.N granted all authority and powers to the S.C, the arm of the U.N to carry out this task and to ensure that the suffering from the scourge of wars will not be repeated, and its five victorious members in W.W II were granted the right of veto to have broad powers. However, the five major powers, through their domination of the council's decisions, contributed to the failure of the council, the veto became a tool in the hands of the major countries to manipulate the council's decisions according to their interests and as a tool to protect the influence of the dominant countries. With the fall of the eastern camp and with the shifting balance of international powers and the appearance of new active regional powers at the international level. So the call was to abolish the veto or to set conditions for its use and to consider an amendment that allows the participation of all new international in the right to make international decisions without singling out a specific party.

**Key words:**

Veto – security council – united nations – charter of united nations - international peace and security

**مقدمة:**

أن لكل تجمع بشري لا بد له من وجود أنظمة وقوانين تحكم هذا التجمع وتنظم العلاقات بينهم تجنباً للصدامات و للحد من النزاعات, وكلما كبر هذا التجمع استوجب معه زيادة وتوسيع نطاق هذه الأنظمة والقوانين حيث تكون لها دور ناظم لهذا التجمع إضافة إلى قوة الفرض والإجبار للخضوع له. إن هذه الضرورة تتجلى بصورة أكثر جدية وإلحاحاً إذا ما كنا نتحدث عن نظام عالمي تنطوي تحته أغلبية الأمم والشعوب ومنه كان لزاماً وجود جهة وصية وأمينة وعادلة تناط بها إعداد و سن هذه القوانين والنظم التي يتم التحكم من خلالها بمصالح العالم وشعوبه وتجنبه شر الصراعات والصدمات بين مكوناته. وقد مرت البشرية بتجارب مريرة من الصراعات والحروب المدمرة أدت بها إلى التفكير في خلق هياكل وتنظيمات تتولى حل النزاعات.

وبعد جهود مضمينة وتوصيات ونداءات من منظمات إنسانية ودولية وبدوافع إنسانية وبعد تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإقراراً للوضع المحزن للنزاع المسلح وفي إطار الولاية الموكولة إليها من قبل الدول الأطراف واتفاقيات جنيف لمساعدة ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف بين المدنيين والعسكريين ونشر القانون الدولي الإنساني<sup>1</sup>.

جاءت عصبة الأمم بتاريخ 1920/01/10 لتتولى هذه المسؤولية بعد التجربة الكارثية للحرب العالمية الأولى إلا أن العصبة فشلت في تجنب العالم تجربة كارثية أخرى في الأول من سبتمبر 1939

تمثلت في الحرب العالمية الثانية، مما دفع بالمجتمع الدولي تحت تأثير الضريبة البشرية والإنسانية الكبيرة جدا إلى التفكير في استبدال هذه العصبية بهيئة أممية أكثر جدية وصلابة<sup>2</sup>.

وقد سعى المجتمعون في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية بتاريخ 24 / 10 / 1945 إلى المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة، الذي بموجبه تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة وهيكلها الرئيسية خصوصا الجمعية العامة ومجلس الأمن اللتان أسندت لهما مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين<sup>3</sup>. حيث تضع المادة الأولى من الميثاق مسألة حفظ السلم والأمن ضمن أولى المقاصد التي تسعى لتحقيقها<sup>4</sup>. وتنيط الفقرة الأولى من المادة 11 من الميثاق بالجمعية العامة صلاحية النظر في المبادئ العامة للتعاون لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي الفقرة الثالثة من نفس المادة للجمعية العامة كذلك أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر<sup>5</sup>.

أما بالنسبة لمجلس الأمن الذي يخوله الميثاق صلاحيات أوسع بخصوص حفظ السلم والأمن الدوليين، إذ نرى المادة 24 في فقرتها الأولى لا تولى فقط مهمة حفظ السلم والأمن الدولي للمجلس بل وأكثر من ذلك تعهد إليه بتبعات ممارسة هذه المهمة حيث تنص هذه المادة على " رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاََ فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات. "

كما تأتي الفقرة الثانية من نفس المادة لتعزيز سلطة المجلس وصلاحياته، إذ تنص: يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر".

وألزمت الأمم المتحدة نفسها بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن كما نصت على ذلك المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، ومنحته الصلاحيات المتعلقة بمراقبة التسلح عالميا وهو ما أشارت إليه المادة 26 من نفس الميثاق ويأتي الفصل السادس من نفس الميثاق في مادته 34 إلى منح السلطة التقديرية لمجلس الأمن فيما يخص ما إذا كان استمرار نزاع ما قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر<sup>6</sup>.

و أكثر من ذلك إذا ما أستمّر نزاع معرضا السلم والأمن الدولي للخطر، تذهب المادة 37 من الميثاق في فقرتها الثانية إلى تخويله التصرف بما يراه مناسباً إعمالاً للمادة 36 أو أن يوصي بغير ذلك. وتتجلى الصلاحيات الواسعة والخطرة لمجلس الأمن المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي فيما ورد في البند السابع، التي بموجبها يحق له أن يوقع الحصار الاقتصادي بكافة أشكاله، وكذا التدخل العسكري المباشر<sup>7</sup> أن لزم الأمر للحفظ على السلم و الأمن الدوليين.

ومن أهم الصلاحيات وأكثرها عرضة للانتقاد حق النقض (الفيتو) التي يتمتع بها مجلس الأمن وبالأخص الدول الخمس دائمة العضوية ، الذي يخولها وقف أي قرار مهما كانت أهميته في صيانة السلم و الأمن الدولي، الشيء الذي يفهم من مضمون الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تشترط موافقة 9 أعضاء من المجلس المكون من 15 عضواً، على أن يكون من بينهم الدول الخمسة دائمة العضوية متفقين<sup>8</sup>.

وبمفهوم المخالفة، إذا قامت أي دولة من الدول الخمس دائمة العضوية بالاعتراض يتم رفض مشروع القرار، حتى ولو وافقت عليه الدول الأربعة عشر الباقية<sup>9</sup>.

إلا أن مجلس الأمن ومن خلال إساءة استخدامه لصلاحياته في إدارته للصراعات المتفاقمة التي عرفها العالم لم يوفق بتقديم حلول ملائمة وعادلة لتلك النزاعات بل على العكس من ذلك كان مجلس الأمن المعطل في إدارته للصراعات الدولية بتعطيله للكثير من القرارات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين. بل أن بعض أعضائه الدائمين تدخلوا بصورة لا أخلاقية في تلك الصراعات مدفوعين بمصالحهم الضيقة غير أبهين بمصائر ومصالح الشعوب التي تشكل أطراف الصراعات والنزاعات باستخدام حق الفيتو الذي تنفرد به الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي نفس الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

كما انه من المسلمات أن السلطة المطلقة ما هي إلا فساد مطلق وهذا ما نراه من ممارسات مجلس الأمن وهيمنتته على كل الأجهزة الأممية الدولية، بحيث يعطي الحق لدولة واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية بتعطيل أي مشروع قرار أممي دون عناء وحتى دون إبداء الأسباب حتى لو كان في هذا التعطيل انتهاك لحقوق الإنسان أو المس بالسلم والأمن الدوليين اللذين هما صميم مسؤولية مجلس الأمن كما سلاحظ لاحقا من خلال هذا البحث حيث كان من الأجدر بالدول أعضاء في مجلس الأمن التي أوكلت لنفسها القيام بدور الحارس الأمين على السلم والأمن الدوليين<sup>10</sup>، خصوصا بعد مرورها بأزمات مشابهة في الماضي وتجربتها لمرارة الحروب وتكلفتها الباهظة أن تكون هذه الدول قد وصلت إلى حد من الرشد و المسؤولية الأخلاقية الذي يقودها إلى الحرص على عدم تكرار مثل تلك المآسي من جديد.

إلا أن هذه الدول ساعدت بموجب امتيازاتها المكتسبة بعد الحربين العالميتين على تقاوم النزاعات الدولية وساهمت بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول العظمى، وتعاملت بميكافيلية أو اتبعت طريقة الخداع من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في حماية مصالحها ومناطق نفوذها واستخدمت هياكل الأمم المتحدة بشكل يتناسب ومصلحتها الخاصة فقط<sup>11</sup>.

والجدير بالذكر أنه وخلال مرحلة المفاوضات المتعلقة بإعداد ميثاق الأمم المتحدة أصرت الدول النافذة دائمة العضوية في مجلس الأمن الحالي على تخصيص امتياز يخولها السيطرة على اتخاذ القرارات ووقف أي قرار لا يتماشى ورغباتها الخاصة فيما أصبح يعرف بحق النقض (الفيتو) حيث قام السيناتور

الأمريكي توم كونالي بتمزيق مسودة الميثاق وهدد المجتمعين قائلاً " أما الميثاق وفيه حق الفيتو أو لا ميثاق على الإطلاق" <sup>12</sup> .

ومن هذا الموقف نلاحظ نية السيطرة على مجلس يتحكم بزمام الأمور على المستوى الدولي و له حق المبادرة و لا يخرج من تحت سيطرة الدول المؤسسة له و لو كان ذلك على حساب السلم و الأمن الدوليين أو إلحاق الأذى و الضرر بالحياة البشرية و حقوق الإنسان .

إن الأوضاع التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية وشبح الحرب والخوف من الوقوع فيها مجددا والتي تواكبت من منطلق الطرف المنتصر والتي أخذت على عاتقها إدانة الأعمال الوحشية ومنع النزاعات بين الدول وحماية حقوق الإنسان ومنع الإبادة الجماعية وحماية السلم والأمن الدوليين <sup>13</sup> ، دفعت بالدول إلى الموافقة على شروط الدول المنتصرة ، إلا تلك الدول المنتصرة في المقابل خصصت لنفسها امتياز الديمومة في مجلس الأمن وفرضت عنوة مصطلح حق النقض الفيتو لدرجة التهديد .

و الأخطر في الموضوع أن هذه الدول صاحبة هذا الحق أساءت استخدامه و تعسفت فيه لدرجة استخدامه لمنع صدور العديد من القرارات الهامة و المصيرية للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و حماية حقوق الإنسان مراعاة لمصلحتها الخاصة فقط مخالفة بذلك ما نصت عليه مواثيق الأمم المتحدة <sup>14</sup> . إن مثل هذه السلوكيات هي ما أوصلت مجلس الأمن إلى طريق مسدود في العديد من الأزمات الدولية و الحد من صلاحياته في معالجة قضايا دولية وأزمات حادة وفتح الباب لنزاعات طويلة الأمد لا تعرف لها طريقا للحل نتيجة للتلاعب في القرارات الدولية. إذ كادت تلك النزاعات أن تؤدي لحرب نووية مدمرة بين كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا .

وتعتبر النزاعات بين دول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي أكبر مهدد للسلم والأمن الدوليين لما تعرفه من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وتعدي على مقدرات الشعوب وثرواتها خاصة بين الدول الكبرى الشيء الذي فأقم حالات الشعور بالغبن لدى العديد من شعوب الدول الفقيرة والمنظمات الدولية .

حيث قامت تلك الشعوب بثورات عرفت في الدول العربية سنة 2011 بثورات "الربيع العربي" و "الثورة البرتغالية" في جورجيا وأوكرانيا 2004 <sup>15</sup> .

كان هدف تلك الثورات هو إزاحة الأنظمة الديكتاتورية والشمولية التي رهنت مصائر بلدانها ومقدراتها لقوى عظمى مقابل الحماية لها في الاستمرار في السلطة والحكم منتهكتا كافة القوانين والمواثيق الدولية. إن المفارقة هنا تكمن في أن من يوفر الحماية للأنظمة الديكتاتورية هي نفس الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي يناط بها حفظ السلم والأمن الدولي وتطبيق قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب <sup>16</sup> .

وهنا نجد أنفسنا أمام إشكالية تهدد السلم والأمن الدوليين من قبل الدول التي من واجباته حفظ السلم والأمن الدوليين وهنا نطرح السؤال التالي :

ما هي التحديات التي أفرزتها أداة حق الفيتو في مجلس الأمن ؟

## المبحث الأول: الدور الأصيل لمجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية

إن مبادئ ومقاصد ميثاق هيئة الأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدوليين ، وإنماء العلاقات بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ومبدأ المساواة في السيادة أيضا بين جميع أعضائها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكان الهدف السامي الذي تسعى له تلك الهيئة والمجلس الذي أنشأته هو تشجيع جميع الدول والزامها أن لزم الأمر على احترام حقوق الإنسان فيها والتصدي لأي محاولة نزع أو التلاعب بتلك الحقوق.

إلا انه نتيجة لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وولاء للدول العظمى وعدم توافقهم الإيديولوجي وتسابق تلك الدول للزعامة وتسابقها نحو المكاسب الاقتصادية، وتقسيم العالم إلى مناطق مقابل فرض الدول العظمى للحماية الدولية لقيادات مناطق النفوذ التي يسيطرون عليها وعلى ثرواتها و مقدراتها<sup>17</sup>.

حارمين منها شعوبهم أصحاب الحق الأساسيين بها ويقدمون أجزاء كبيرة منها إلى الدول العظمى صاحبة النفوذ والحماية مقابل بقاء تلك الأنظمة والدكتاتوريين على رأس السلطة ومنحهم حرية التصرف في شعوبهم من تجهيل واستعباد وإذلال وإفقار وانتهاك لحرية والحقوق. حتى ولو تصرفوا بشكل مخالف للقوانين الدولية وانتهاك حقوق الإنسان الواجب حمايتها دوليا، حيث يحصلون على الحماية الدولية من أي مسألة و بالخصوص من الدول العظمى(صاحبة حق الفيتو) حيث تعتمد تلك الأنظمة الدكتاتورية بذلك على الدول العظمى نفسها المطلوب منها حماية تلك الحقوق مطمئنين إلى وقف أي قرار يمكن أن يدينهم أو يحاسبهم.

ونلاحظ هنا أن أي أزمة دولية يتم طرحها على مجلس الأمن يكون فيها انتهاك لحقوق الإنسان والاعتداء عليها<sup>18</sup> أو التعدي على شعوب كاملة واغتصاب أوطانهم وأراضيهم وحتى حق الحياة و تقرير المصير يتم التلاعب بهما بمسميات مختلفة لتجنب صدور قرار يدين تلك الأنظمة الفاسدة والتي من المفروض توفير الحماية الدولية للشعوب المضطهدة وحمايتهم من تلك الأنظمة القمعية وهذا هو أهم ادوار هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

حيث يتم التعاطي معها بطريقة المصالح الخاصة وتمنع الدولة صاحبة النفوذ (صاحبة حق الفيتو) أي مساس أو مسائلة للطرف المعتدي كونه يشكل جزء من نفوذ الدولة العظمى ويدين بالتبعية لها ويعتني بمصلحتها الخاصة ويقدم لها فروض الولاء والطاعة ضاربة عرض الحائط كل القوانين والأنظمة والمحرّمات الدولية وكأنها لا تعني لها شيء أمام مصلحتها الخاصة الضيقة. بل على العكس تماما تترك هذه الدول النزاعات لتتفاقم وتصبح نزاع دولي ليتثنى لها التدخل بالشكل الذي يخدم مصالحها كما لا حدث في غزو العراق وفي السياق نفسه، نشرت صحيفة دي فيلت (WELT) الألمانية تقريرا سلطت فيه الضوء على دور الولايات المتحدة الغامض في حرب الخليج، وعمّا إذا كانت السفارة الأميركية في العراق وقتذاك أبريل غلا سبي أعطت "الضوء الأخضر" فعلا لصدام حسين لغزو الكويت أثناء لقاءها معه قبيل اجتياح الجيش العراقي للكويت بأيم معدودة، أم أن كلام السفارة قد فهم من قبل القيادة العراقية بشكل مختلف عما

قصده<sup>19</sup> . بعيدة بذلك كل البعد عن الدور النبيل الذي رسم للهيئة ومجلس أمنها في دورها الأصيل وهو تسوية النزاعات الدولية والحد من النزاعات بدلا من تأجيلها.

### المطلب الأول: مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين أساس السلطة المؤسساتية لمجلس الأمن

نصت مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ووضحت بشكل مفصل دور الهيئة في حفظ السلم والأمن الدوليين في مادتها الأولى في فقرة 1. وفي الفقرة 2 من نفس المادة على إنماء العلاقة الودية بين الأمم واهتمت بمبدأ التسوية في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير وأكدت في الفقرة 3 على تعزيز واحترام حقوق الإنسان<sup>20</sup>.

وبهذه المقاصد لو تم الإخلاص بالعمل بها للصالح العام وتغليبه على المصلحة الضيقة الخاصة لبعض الدول لوصلنا بالمجتمع الدولي إلى مستوى عالي من الرقي والسلم والأمن والرخاء الاقتصادي والاستقرار بين الدول. وما كنا وجدنا كثيرا من مشاكلنا المعاصرة التي نعاني منها اليوم مثل الفقر والهجرة غير الشرعية و الجهل. وكانت الدعوة إلى المحافظة على البيئة والترشيد في استخدام الموارد البشرية وليس التسابق على استغلالها بأبشع الصور دون النظر في حماية البيئة أو التفكير بتوريث بيئة سليمة ونظيفة للأجيال القادمة كما هو حالة المجتمع الدولي اليوم.

و لما وجدنا أي احتلال من دولة إلى دولة أخرى عسكريا كما كان الحال في القرن السابق من احتلال قصد الاستحواذ والسيطرة على مواردها وثرواتها. كما حالنا اليوم من الاحتلال الاقتصادي الذي لا يقل خطورة عن الاحتلال العسكري لنفس الغاية وإنما بأيدي أبناء البلد المتسلطين من الزعماء الديكتاتوريين فنشهد هدر لحقوق الإنسان وضياع لحقوقه على أيدي الأنظمة الديكتاتورية ومن خلفها القوى الدولية الإقليمية المهيمنة على خيرات وموارد الشعوب الفقيرة دون خوف من حسيب أو رقيب معتمدين على دعم الدول النافذة دوليا تتجهم وتجنهم أي حساب أو عقاب.

وتم توضيح المقاصد الخاصة بالميثاق بالمبادئ التابعة لها أيضا من خلال ما ورد في المادة الثانية الفقرة

1 التي تنص على المساواة في السيادة. ونصت الفقرة 2 من نفس المادة على وجوب التزام الأطراف بالميثاق. وركزت الفقرة 3 على وجوب حلا للنزاعات بالطرق السلمية وعدم تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. كما جاء في الفقرة 4 على عدم استخدام القوة ضد الأراضي أو الإستقلال السياسي لأي دولة. وجاء في الفقرة 5 مبدأ مهم جدا المتضمن بذل الجهود لعون الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق والامتناع عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء ضدها. وأكدت الفقرة 6 على أن تسير الدول غير الأعضاء على مبدأ هذا الميثاق والفقرة 7 أكدت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

حيث أننا نرى أن المقاصد والمبادئ للأمم المتحدة واضحة وتخدم مصالح شعوب العالم كافة بالعدل والمساواة بين الشعوب والحد من الخلافات وحلها بشكل ودي وسلمي ولكن تكمن مشاكلنا بعدم احترام وصيانة هذا الميثاق من قبل الأطراف التي يستوجب عليها صيانة وحماية الميثاق والالتزام به<sup>20</sup>.

### المطلب الثاني: حق الفيتو أساس السلطة السياسية لمجلس الأمن

كما لاحظنا سابقا من مبادئ ومقاصد ميثاق هيئة الأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدوليين ، وإنماء العلاقات بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ومبدأ المساواة في السيادة أيضا بين جميع أعضائها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكان الهدف السامي الذي تسعى له تلك الهيئة والمجلس الذي أنشأته هو تشجيع جميع الدول والزامها أن لزم الأمر على احترام حقوق الإنسان فيها والتصدي لأي محاولة نزع أو التلاعب بتلك الحقوق.

إلا أننا انصدنا بواقع فيه الكثير من الاضطرابات بين الدول وحتى داخل الدول نفسها من قبل أنظمتها الحاكمة القمعية وفوجئنا بهيئة الأمم ومجلسها الأمني أنها لم تلتزم بأي من مقاصد ومبادئ هيئة الأمم المتحدة وأهدافه التي مرت سابقا<sup>21</sup>.

بل العكس تماما حيث أننا وجدنا الشعب الفلسطيني الأعزل يدافع عن حقه بالحجارة في مواجهة الأسلحة الفتاكة الإسرائيلية بدعم من الفيتو الأمريكي لأكثر من سبعين سنة حيث بلغت استخدامات أمريكا لحق الفيتو لأكثر من ثلاثة وأربعون مرة مكيفة قرارات مجلس الأمن لمصلحة إسرائيل. متحديا المجتمع الدولي بخرقها لأبسط مبادئ ومقاصد هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها. وكان القرار رقم 2334 بتاريخ 17-12-2017 حيث استخدمت أمريكا حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار مصري برفض اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل وكذلك مشروع رقم 891 بتاريخ 16-09-2003 حيث منعت مشروع قرار يدين قرار الكنيست الإسرائيلي بالتخلص من ياسر عرفات حيث صوت مجلس الأمن بأغلبية 11 عضوا لصالح مسودة قرار تطالب إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بالامتناع عن أي أعمال تهجير للشعب الفلسطيني والكف عن تهديد سلامة الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية ياسر عرفات كما دعم مشروع القرار جهود المجموعة الرباعية. و امتنعت بريطانيا عن التصويت واستخدمت أمريكا حق النقض الفيتو لتتمادى إسرائيل في غطرستها غير أبهة بالمجتمع الدولي ما دامت مدعومة بالفيتو الأمريكي. و القرار رقم 980 بتاريخ 14-10-2003 المتعلق بجدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل حيث صوت 10 أعضاء لصالح مشروع مسودة القرار الذي يقر بان تشييد الجدار هو إخلال بخط هدنة 1949 وهو غير قانوني بموجب أحكام القانون الدولي ويجب وقفه وإلغائه فورا حيث كالعادة امتنعت بريطانيا عن التصويت واستخدمت أمريكا حق الفيتو ضد مشروع القرار متحديتا العالم كافة. والحديث يطول عن وقف المشاريع التي تساند إسرائيل في غيابها حتى أصبحت دولة إسرائيل (المستوطنين الجدد) هي صاحبة الحق



والفلسطينيين (أصحاب الأرض الأصليين) هم الإرهابيين<sup>22</sup>. ونفس هذه الدول مسؤولة عن الكثير من القرارات الأممية في الصومال والسودان وليبيا وسوريا واليمن والصحراء الغربية التي أودت إلى دمار وتخلف هذه لدول حيث صدرت عدة قرارات بخصوص ليبيا عن مجلس الأمن بعد سلسلة الحوادث في ثمانينيات القرن الماضي حملت الأرقام 731 لسنة 1992 والقرار 748،883 لسنة 1993 وجميعها استنادا للفصل السابع حيث فرضت بموجبها اشد العقوبات قسوة في تاريخ المنظمة الدولية. وعندما تخلت ليبيا عن برنامجها النووي صدر قرار رقم 1506 لسنة 2003 لرفع العقوبات عنها<sup>23</sup> حيث يتضح جليا أن كل تلك القرارات هدفها هو الابتزاز والضغط كما هو حال القرارات التي ما زالت تصدر إلى يومنا هذا مثل 2509، 2510، 2542 لسنة 2020. والأمر لا يختلف بالنسبة لليمن أيضا من خلال سلسلة القرارات 2534، 2511، 2505، لسنة 2020 التي تؤكد التزام مجلس الأمن بوحدة وسيادة اليمن وسلامة إقليمه ونصطدم بواقع آخر. أما في العراق فقد بادر المجلس خلال ساعات من الغزو العراقي للكويت بإصدار قرار 660 الذي اعتبر الغزو العراقي عملا سافرا يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحيث اتبعه بالكثير من القرارات 662، الذي يدين ضم الكويت للعراق كما انه اتخذ عدة قرارات لإجراءات تحفظية 664 الذي سمح للأجانب بالمغادرة 667 إدانة أعمال العراق ضد البعثات الدبلوماسية وقرار 674 الذي يحمل العراق المسؤولية عن خسائر الدول والشركات هذا من جهة والأخطر من ذلك سلسلة القرارات الخاصة بالعقوبات والمتمثلة 661 الذي يفرض المقاطعة الشاملة على العراق والقرار 665 الذي يقر استخدام القوة لإحكام الحظر والحصار والقرار 670 الذي يفرض الحصار الجوي واحتجاز السفن وما زالت القرارات تصدر إلى يومنا هذا وجلها تساهم في تدمير العراق حيث انه من القواعد العامة للقوانين سواء كانت وطنية أو دولية أن تكون موجهة للجميع وتقرير تجريم سلوك وانزال عقاب للجرم يجب أن تطبق على كافة الدول التي تخل بهذه القاعدة وهذا ما لا يطبق على إسرائيل حيث أنها تقوم بأعمال اخطر من هذه دون أي عقاب حيث انه هناك انتقائية على من تطبق القوانين وتنزل العقوبات<sup>24</sup>.

حيث أن الدول الأعضاء يتنافسون بينهم في استخدام حق النقض فيتو لإجهاض أي قرار لا يخدم مصالحهم الخاصة أو لوضع العراقيل لابتزاز الدول صاحبة الشأن رغم أن هذه القرارات تساند الشعوب المضطهدة وتساعد في تمكينها من تقرير مصيرهم أو إجبار الزعماء المتسلطين على التنازل عن عروشهم لإحلال السلم والأمن الدوليين للشعوب<sup>25</sup>.

و لاحظنا خلال السبعين عام الماضية أن أغلبية قرارات الفيتو التي كانت سلبية أوقفت وأجهضت قرارات كانت ستغير مصير العالم إلى الأفضل لو كان تم تمريرها دون حق الفيتو.

حيث بوقف هذه القرارات أسهم مجلس الأمن بشكل كبير في ظهور ما يسمى "بظاهرة الإرهاب" التي إلى حد الساعة لم يتم اعتماد أي تعريف صريح و موحد لها<sup>26</sup>. علما أن بعض هذه الحركات المسلحة ما هي إلا نتيجة زيادة الغي من المعتدين على حقوق الضعفاء فلم يبق لهؤلاء الضعفاء إلا

الخيار المسلح للمطالبة بحقوقهم كرد فعل من جهات مقهورة أسهم حق الفيتو بشكل مباشر أو غير مباشر في ضياع حقوقهم كما هو الحال في القضية الفلسطينية الذي غالبا من يكون هدفهم الوصول إلى المستوى الدولي آملين الحصول على الحد الأدنى من حقوقهم المغتصبة.

حتى أصبحت بعض الدول تعتبر التعارض أو الوقوف ضد مصالحها أو حتى التعارض مع مواقفها الدولية نوعا من أنواع الإرهاب الذي يستوجب محاربتة.

إن الاستخدام السلبي لحق الفيتو هو دعم وتشجيع لبعض الحكومات لقمع شعوبها ويساهم بدور كبير وأساسي بضياع حقوق الشعوب المقهورة<sup>27</sup>.

إن هذا الحق الظالم لم يكتفي بإرهاب الشعوب المظلومة فقط بل وصل إلى ترهيب الدول ذاتها من خلال مندوبي هذه الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من تخويفهم دائما باستخدام حق النقض الفيتو أثناء مشاوراتهم من أجل صياغة قرارات عادلة بشأن النزاعات الدولية المعروضة عليهم فتبدأ أولى مراحل الإرهاب من الإذعان والخنوع لنيل رضاهم لتمرير مسودة القرار واخذ الموافقة المبدئية عليها والوعد بعدم استخدام حق الفيتو و في نفس الوقت تبدأ مناورات تبادل المصالح بين الكبار على حساب ضياع حقوق المقهورين و المظلومين<sup>28</sup>.

### المبحث الثاني: مستلزمات إصلاح مجلس الأمن من أجل ترشيد استخدام حق الفيتو

للظروف والوقائع التي سردناها سابقا وللاستشعار بالخطر القادم من تلك الهيمنة دفع الفقهاء وبعض الدول من نفس المجلس ودول أخرى من خارجه تمثل قوة إقليمية واقتصادية وسياسية هامة تطالب بضرورة إعادة النظر بنظام التصويت في مجلس الأمن أو حتى إلغائه نهائيا واستبداله بنظام جديد يحقق قدر اكبر من العدالة والمساواة في التصويت على قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة<sup>29</sup>.

وحتى الأمناء العاميين لهيئة الأمم المتحدة أدلوا بدلوهم أيضا داعين إلى إصلاح منظومة التصويت الجائرة في مجلس الأمن وإجراء تعديلات حتى على ميثاق الأمم المتحدة<sup>30</sup>.

حيث أن مجلس الأمن ما هو إلا مجلس الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى المبدأ الساري سابقا في عصور الجهل والظلام فإن المنتصر في المعركة كافة الحق والصلاحيات في المغنم.

ولكن في عصور الجهل والظلام والاستبداد كان الظلم المفروض من الدول المنتصرة ينتهي بانتهاء الصراع مع الاحتفاظ ببعض المزايا لكن في ظل مجلس امن ديكتاتوري بسلطة مطلقة دائمة قد أودى إلى انتشار الظلم والتشرد والجوع وتلوث البيئة وانتشار الصراعات المسلحة المدعومة إقليميا ونهب لثروات الدول المتخلفة من قبل الدول المتطورة والتعمد على ترك تلك الشعوب في جهلها ليسهل على الدول المهيمنة نهب ثروات وخيرات تلك الشعوب بالتواطؤ مع أنظمة ديكتاتورية متسلطة.

ومن الطبيعي أن ترفض الدول الكبرى (صاحبة حق الفيتو) <sup>31</sup> أي مساس بمكتسباتها و عدم إدخال أي تعديل على نظم التصويت الذي يعتبر من أهم مكاسبها وسلطتها و الذي يضمن لها عدم صدور أي قرار دولي يحول دون سلطتها و نفوذها و لو كان في ذلك ظلم لأطراف دولية أخرى.

حيث انه من الصعوبة بمكان أن تقوم أي جهة بإقناع أو الضغط على الدول الكبرى للتخلي عن هذا الامتياز حتى أن هذه الدول هي من تهدد بخفض دعمها المالي والعسكري إذا طرأ أي مساس بحقوقهم الخاصة في مجلس الأمن <sup>32</sup>.

### المطلب الأول: تعددية وتفاوت مبادرات إصلاح مجلس الأمن

تواردت الكثير من الآراء والاقتراحات وسال الكثير من الحبر بمتطلبات توجب عملية إصلاح هيكلية لميثاق الأمم المتحدة ، وهذا ما قام به العديد من زعماء العالم خصوصا الأفارقة وبعض زعماء أمريكا اللاتينية ومجموعة دول عدم الانحياز ، حيث كانت هناك العديد من المطالب وتتمثل أغلبها في تمثيل أكثر عدالة في مجلس الأمن يعكس التمثيل الواقعي للجغرافيا والكثافة السكانية حيث انه تم تغيير الوضع العالمي ولم تعد نسبة الثمانين بالمائة (80%) التي تم الحديث عنها في مؤتمر سان فرانسيسكو متوفرة جراء التطور السكاني وظهور أطراف دولية جديدة في هيئة الأمم المتحدة حاليا <sup>33</sup>. وكذلك الدول الفاعلة اقتصاديا وسياسيا ، وبحيث تخدم مصلحة الشعوب وتطلعاتها بشكل أكثر منطقية وواقعية حيث أننا نلاحظ مثلا غياب التمثيل الإفريقي وأمريكا الجنوبية تماما عن تشكيلة مجلس الأمن المصغر أو الدول دائمة العضوية أو دول فاعلة مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية.

كانت هناك مطالبات بالتعديل من دول إقليمية وزعماء عالميين من خارج مجلس الأمن تطالب بالتعديل وكانت أيضا مطالبات من داخل هيئة الأمم المتحدة تطالب بالتعديل كذلك.

#### أ. من داخل الأمم المتحدة

وكانت ولا تزال هناك دعوات حتى من داخل هيئة الأمم المتحدة وخارجها تدعوا للإصلاح أبرزها تلك المقدمة من بطرس بطرس غالي أمين عام هيئة الأمم المتحدة السابق

عام 1992 بتقويض من العديد من رؤساء الدول لتجديد وتفعيل دور الأمم المتحدة تحت عنوان خطة السلام وكذلك المشروع المقدم من كوفي عنان المقدم عام 1997 بقسميه.

القسم الأول الإداري الذي هدف إلى تفعيل وتطوير الإجراءات الإدارية داخل المنظمة.

والقسم الثاني التنظيمي الذي يهدف لتحسين مقدرة المنظمة في التجاوب مع الاحتياجات الدولية المتنامية كما قدم كوفي عنان عام 2006 تقريرا شاملا للجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن مقترحات للتطوير الهيكلي والتنظيمي للمنظمة تحت عنوان الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل منظمة أقوى وهناك الكثير مثل هذه المحاولات الإصلاحية.

**ب . من خارج الأمم المتحدة**

كما أن العديد من الزعماء ورؤساء دول العالم وخصوصا الزعماء من الأفارقة وأمريكا اللاتينية التي قدمت انتقاداتها. وكانت للرئيس الجزائري هواري بو مدين مداخلة قوية في خطابه أمام هيئة الأمم المتحدة عام 1974 مطالبا بتعديل النظام العالمي حيث وصفه بالنظام الجائر البائد الذي تجاوزه الزمن حيث انه يعمل على إفقار الفقراء و إغناء الأغنياء<sup>34</sup>.

وانتقد الزعيم الليبي معمر القذافي عام 2009 في خطابه الشهير أمام الجمعية العامة حيث كان له تدخل صارخ وقوي لدرجة انه قام بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة ووصفه بمجلس الرعب ووصف حق الفيتو بالإرهاب وصرح علانية أن هذا الميثاق لم يعد يخدم المتطلبات والمستجدات العالمية ولم تعد له أي قيمة<sup>35</sup>. ومن أشهر الزعماء الذين نادوا بالتغيير الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي انتقد بشدة العضوية الدائمة وحصرها بخمس دول وطالب بتوسيعها.

وطالبت المستشار الألمانية ميركل بعملية بالإصلاح وإعادة هيكلة مجلس الأمن والمتغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي المعاصر.

وتعتبر منظمة دول عدم الانحياز من أهم وأكثر المطالبين بالإصلاح.

ورغم كل هذه المطالبات والمداخلات إلا انه لم يتغير أي شيء لحد الآن ولا توجد بوادر تغيير مستقبلي.

**ج . دعوات الإصلاح من أعضاء مجلس الأمن**

فكانت هناك تدخلات من بعض الدول الأعضاء تطالب الإصلاح مستشعرة بذلك الخطأ والخطر الذي يجب تفاديه وقائيا من انسداد و تعطل العمل السياسي والدبلوماسي للمنظمة وعجزها عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

حيث قدمت فرنسا عام 2013 مشروعا للإصلاح في مجلس الأمن تركز حول استعمال حق النقض الفيتو وصرح هولاند الرئيس الفرنسي الأسبق عن تنازل فرنسا عن استعمال حق النقض الفيتو عندما يتعلق الأمر أو القرار بارتكاب جرائم واسعة النطاق أو أي انتهاك لحقوق الإنسان.

ولكننا نلتزم عدم الجدية من المشروع الفرنسي عندما تقوم فرنسا بالتهديد باستخدام حق النقض الفيتو عندما يتعلق الأمر مثلا بإسناد ولاية مراقبة حقوق الإنسان للبعثة الأممية في الصحراء الغربية.

وفي 2015 تقدمت فرنسا بمشروع قرار يحد من استعمال حق النقض الفيتو ولكن تم إجهاضه بفيتو روسي. وفي 2017 تم عقد مؤتمر الدوحة حول تنشيط النقاش حول إصلاحات مجلس الأمن.

وفي نفس العام تعهد انطونيو غوتيريس الأمين العام الحالي للأمم المتحدة بالعمل من أجل إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دورها في حل النزاعات الدولية.

وفي سبتمبر 2017 تقدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمبادرة أخرى للإصلاح وتتكون من عشرة بنود لجعل المنظمة أكثر فاعلية والحد من الازدواجية في التعامل مع القرارات وإحداث تغيير لتحسين أداء

المنظمة في ميدان العمل الإنساني والسلام والإرهاب ، وقد حظيت مبادرة الرئيس الأمريكي بموافقة 126 دولة<sup>36</sup> إلا أننا نصطدم بشروط تعجيزية في مبادرة الرئيس الأمريكي حيث أنها تنطوي على مواصفات محددة منها القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول التي تريد الانضمام إلى مجموعة الدول دائمة العضوية وأيضاً اشتراط موافقة برلمانات الدول الخمسة دائمة العضوية بثلاثي أصواتها للموافقة على المشروع الإصلاحى ، وهذا شيء مستحيل أن توافق برلمانات الدول الخمس على فقدان امتياز مهم أو تعريضه للخطر .

ونلاحظ نوايا المبادرة تشبه نوايا مبادرة فرنسا للتغيير حيث أنها تفتقد للجدية والنية الصادقة في التغيير كما أن هناك تلويح بالانسحاب من المنظمة وتهديد بخفض التمويل من طرف الجانب الأمريكي أن لم ترضخ المنظمة للابتزاز الأمريكي المتمثل بعدم إزعاج إسرائيل الابن المدلل لأمريكا .

### المطلب الثاني. معوقات إصلاح مجلس الأمن

إن الوضع الراهن اوجد حالة سخط دولية لعجز المجتمع الدولي عن الاضطلاع في المهام المناطة به من اجل إحلال السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير المصير .

وذلك يرجع إلى أن الدول التي تتنادى بالإصلاح هي الدول المهيمنة على قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمن لهذا باعت كل محاولات الإصلاح بالفشل<sup>37</sup> لان هذه الدول تدافع عن امتيازاتها ومصالحها أكثر من دفاعها عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي تعرقل عملية الإصلاح وذلك للعوامل التالية :

- 1- كونها الدولة الأكبر مساهمتاً في ميزانية الأمم المتحدة.
- 2- لان السياسة الدولية وخصوصاً ما يتعلق بالملفات الكبرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين حكراً على الرؤيا للولايات المتحدة الأمريكية وسبل التعاطي معها.
- 3- منصب الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية محصور بالولايات المتحدة الأمريكية.

حيث يجب أن تكون من أولويات اهتمامات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي حفظ الأمن والسلم الدوليين وإعادة إعمار الدول التي دمرتها الحروب والنزاعات وللأسف الداخلية منها أكثر من الحروب بين الدول التي راح ضحيتها ملايين البشر وما هي إلا حروب أهلية أو بسبب تدخلات خارجية تدعم أطراف معينة من النزاع الذي غالباً ما يكون الهدف من الزيادة في حالات التوتر لتتمكن الدول الداعمة من الخارج السيطرة على مقدرات البلاد كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن لتحقيق مصالح خاصة وضيقة.

من البديهي ترافق مثل هذه الحروب انتهاكات لحقوق الإنسان المحمية دولياً وتعتبر من أولويات العمل الدولي. ومنصوص عليها في اغلب مواثيق هيئة الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف واتفاقية روما

لحقوق الإنسان دون أن نجد من يدافع عنها<sup>38</sup> بل العكس صحيح حيث أننا نشاهد من يدافع عن أطراف النزاع المتسبب بتلك الانتهاكات لدرجة استخدام حق النقض الفيتو لمنع محاسبة المتسببين في تلك المجازر وإفلاتهم من العقاب مما يزيد من تماديهم وغطرستهم وعدم إعطاء أي نوع من الأهمية والاحترام لحماية المدنيين وكراماتهم وحقوقهم حيث يصبحون أقل شيء قيمة دون الخوف من حساب أو عقاب.

### الخاتمة:

نلاحظ مما تقدم في هذا البحث تنبه العالم إلى النتائج الكارثية للحروب والنزاعات الدولية على كافة الأصعدة وأهمها التأثير السلبي على العلاقات الدولية وانعكاساتها على البشرية بشكل مضر وما لها من آثار كارثية على البيئة وما ينجم عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان ومن أواخر القرن الثامن عشر جراء نداء العديد من المنظمات الإنسانية و هيئة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات الإغاثة الدولية وبدء إلقاء الضوء على المعاناة التي تتكبدها البشرية جمعاء من تلك الحروب والنزاعات وما ينجم عنها من تهديد للسلم والأمن الدوليين واستنزاف لمقدرات الشعوب، فكانت المحاولات الكثيفة لإيجاد هيئة دولية تتمتع بسلطة وحياد للفصل في النزاعات التي تنتشب بين الدول وحلها بالطرق السلمية والمفاوضات خشية تفاقمها لدرجة تؤثر فيها على السلم والأمن الدوليين والإصرار على تجنب الخيارات العسكرية ومنع استخدام القوة وتجرير استخدامها ومعاقبة من يرتكب تلك الأعمال من الدول ، فبدأ التصدي لها من خلال إنشاء عصابة الأمم المتحدة التي أنيط لها هذا الدور ، لكنها فشلت في هذا الدور و لم تستطع إنقاذ العالم من حرب عالمية أخرى وذلك لهيمنة بعض الأطراف الفاعلة على قراراتها ، وبعد الحرب العالمية الثانية تم حل عصابة الأمم وتم إنشاء هيئة الأمم المتحدة لذلك الغرض وتم الموافقة و المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن حقوق جميع الدول ويلزم جميع الأطراف بالخضوع له و اثر ذلك تم تخصيص مجلس الأمن الذي أنيط به صلاحيات كبيرة وواسعة و زود بحق النقض (الفيتو) للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين وتبعاتهما. إلا أننا عانينا من هيمنة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن حيث كانت هناك حرب باردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي فبدأ نزاع فيما بينهم على تقاسم النفوذ في العالم و وتم تسخير حق النقض الفيتو للحفاظ على النفوذ أو منع أي مساس بالمكتسبات الخاصة لإحدى المعسكرين حيث أن أي محاولة أو المس بهذا النفوذ يستخدم ضده هذا الحق (الفيتو) وهذا ما كانت تعانيه هيئة الأمم من كلا الطرفين.

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي وهيمنة الرأسمالية على العالم وجدنا التفرد في اتخاذ القرارات لدرجة السماح أو استخدام مجلس الأمن وقراراته معتمدين على حق النقض الفيتو لتغطية أعمال عدائية تمس أطراف في هيئة الأمم المتحدة والتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الأطراف بشكل ينافيه ميثاق الأمم المتحدة نفسه ، أو استخدام نفس الحق للوقوف في وجه قرارات مهمة وضرورية للحفاظ على السلم والأمن

الدوليين ، واستخدم نفس هذا الحق لابتزاز أطراف في هيئة الأمم المتحدة لضمان عدم استخدامهم لحق الفيتو وتعطيل مشاريع قرارات .

وهنا نكون أمام امتياز وحق تم إبعاده عن الغاية أو الهدف الذي تم إنشائه من أجلها أساسا أي حق يراد به الباطل . كما أن هنالك بعض الدول المارقة والتي يتم تغطيتها وحمايتها من أي نقد أو مسالة من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

إن غايتنا من هذا البحث هي إلقاء الضوء عن عجز مجلس الأمن عن أداء دوره المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين وهي الغاية التي أنشئ من أجلها أساسا أو الحد من الأطماع الاستعمارية بكافة أوجهها سواء العسكري أو الاقتصادي أو الاستراتيجي.

وبعجزه عن هذه المهمة يصبح هذا المجلس لا فائدة ولا طائل لوجوده أساسا.

لهذا لا بد من عملية إصلاح هيكلية لميثاق الأمم المتحدة وهذا ما طالب به العديد من زعماء العالم خصوصا الأفارقة وبعض زعماء أمريكا اللاتينية ومجموعة دول عدم الانحياز كما أسلفنا سابقا حيث أننا نتصور عدة أمور هامة وتتمثل في ديمقراطية مجلس الأمن وجعل التصويت فيه بنظام الأغلبية ثلاثة من خمسة الأعضاء الدائمين أو ثمانية من خمسة عشر أعضاء المجلس كافة .

ولهذا نقترح التوصيات التالية :

- تمثيل أكثر عدالة في مجلس الأمن يعكس التمثيل الواقعي للجغرافيا والكثافة السكانية حيث انه تم تغيير الوضع العالمي ولم تعد نسبة الثمانين بالمائة (80%) التي تم الحديث عنها في مؤتمر سان فرانسيسكو متوفرة في هيئة الأمم المتحدة حاليا والدول الفاعلة اقتصاديا وسياسيا وبحيث تخدم مصلحة الشعوب وتطلعاتها بشكل أكثر منطقية وواقعية.

العمل على إشراك كافة الأطراف الدولية والإقليمية في سلطة اتخاذ القرار في مجلس الأمن حيث أننا نلاحظ مثلا غياب التمثيل الإفريقي وأمريكا الجنوبية تماما عن تشكيلة مجلس الأمن المصغر أو الدول دائمة العضوية وكذلك الدول الفاعلة مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية.

- النظر في أحقية استخدام الفيتو ووضع قواعد أمره له وشروط لنفاذه لضمان استخدام حق الفيتو بشكل منطقي وعادل وسليم ولتحقيق الغاية المرجوة منه وعدم تحويله لغايات شخصية أو تصفية الحسابات الدولية أو بسط نفوذ إقليمي.

- إعادة هيكلة الأمم المتحدة وخصوصا أمانتها العامة ومراجعة سياسات الإنفاق داخل المنظمة وإعطاء صلاحيات لعمليات حفظ السلام الدولية لضمان شفافيتها وفعاليتها.

- المطالبة بجعل مقاعد مجلس الأمن الدائمة العضوية ليست لدول وإنما لكيانات جغرافية مثل اتحاد الدول الإفريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي و اتحاد دول أمريكا الجنوبية ودول الكومنولث و آسيان<sup>39</sup> لضمان الابتعاد عن المصالح الضيقة للدول.

## الهوامش:

1. المستشار محمد امين المهدي،الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية،الصليب الاحمر،طبعة ثانية 2015\_ 3315
2. د.برقوق سالم ،تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية،منشورات كليك 2013
3. خطاب الرئيسي الأمريكي ترومان في ختام مؤتمر سان فرانسيسكو [www.un.org](http://www.un.org)
4. ميثاق الأمم المتحدة الصادر 26 جوان 1954 سان فرانسيسكو
5. ميثاق الأمم المتحدة مادة 11
6. ميثاق الأمم المتحدة مواد 25 ، 26
7. منصور عبد الحكيم،هنري كيسنجر عراب النظام العالمي الجديد ومهندس شرعية القوة والفوضى،دار الكتاب العربي طبعة 1، 2017 ص 45
8. ميثاق الأمم المتحدة مواد 39،41،42
9. معتر محمد عبد القادر الجبوري، قرارات مجلس الأمن دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية.مصر 2012
10. مقال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 11.مقال دول عدة تطالب أمام الجمعية العامة بإصلاح عاجل لمجلس الأمن الدولي [www.france24.com/ar/20170923](http://www.france24.com/ar/20170923)
- 12.الموقع الالكتروني الجزيرة لإصلاح الأمم المتحدة هل هو صلح بعيد المنال [www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/20](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/20)
- 13.مقال عندما يتأسس السلام العالمي عبر التهديد [www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/4](http://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/4)
- 14.د.عامر علي سمير الدليمي،الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية،الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان الأردن،طبعة 1 2015 ص53
- 15.د.محمد المجذوب، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي بيروت لبنان 2012
- 16.رودجر أوين ،الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت لبنان ،طبعة 2013، 1
- 17.مقال السعودية تعتذر عن قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه [www.ahram.org.eg/newsq/237749.aspx](http://www.ahram.org.eg/newsq/237749.aspx)
- 18.د.برقوق سالم ،تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية،منشورات كليك 2013
19. [www.welt.de/geschichte/article212124055/Golfkrieg-1990-91-Gaben-die-USA-Saddam-gruenes-Licht.html](http://www.welt.de/geschichte/article212124055/Golfkrieg-1990-91-Gaben-die-USA-Saddam-gruenes-Licht.html)
- 20.د.محمد المجذوب، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي بيروت لبنان 2012
- 21.
- 22.د.محمد المجذوب، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي بيروت لبنان 2012
- 23.ميثاق الأمم المتحدة



- 24.ميثاق الأمم المتحدة
- 25.الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة - [www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2003](http://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2003)
- 26.د.عمر سعد الله القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للنشر 2010
- 27.معتز محمد عبد القادر الجبوري، قرارات مجلس الأمن دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية.مصر 2012.
- 28.احمد إسماعيل العمري، نفاذ المعاهدات في ظل الاحتلال العسكري، دار 4- الكتب القانونية مصر 2014
- 29.إبراهيم احمد حسن الجبوري، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان الأردن طبعة 1 عام 2019 ص 75
- 30.د.محمد المجذوب، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي بيروت لبنان 2012
- 31.الموقع الإلكتروني وكالات الجزيرة لإصلاح الأمم المتحدة هل هو صلح بعيد المنال  
[www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/20](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/20)
- 32.معتز محمد عبد القادر الجبوري، قرارات مجلس الأمن دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية.مصر 2012.
- 33.مؤتمر لإصلاح مجلس الأمن ينطلق من الدوحة  
[www.aljazeera.net/news/international/2017/01/14](http://www.aljazeera.net/news/international/2017/01/14)
- 34.مقال دول عدة تطالب أمام الجمعية العامة بإصلاح عاجل لمجلس الأمن الدولي  
[www.france24.com/ar/20170923](http://www.france24.com/ar/20170923)
- 35.مقال عندما يتأسس السلام العالمي عبر التهديد  
[www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/4](http://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/4)
- 36.مقال دول عدة تطالب أمام الجمعية العامة بإصلاح عاجل لمجلس الأمن الدولي  
[www.france24.com/ar/20170923](http://www.france24.com/ar/20170923)
- 37.خطاب الرئيس الجزائري هواري بو مدين <https://www.youtube.com/watch?v=JUUZ7I4ecNY>
- 38.خطاب الزعيم الليبي معمر القذافي [www.youtube.com/watch?v=56ja\\*ksk8Q0](http://www.youtube.com/watch?v=56ja*ksk8Q0)
- 39.مقال دول عدة تطالب أمام الجمعية العامة بإصلاح عاجل لمجلس الأمن الدولي  
[www.france24.com/ar/20170923](http://www.france24.com/ar/20170923)
- 40.خطاب الرئيس الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة  
[www.voltairenet.org/article180372.html](http://www.voltairenet.org/article180372.html)
- 41.مقال عندما يتأسس السلام العالمي عبر التهديد  
[www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/4](http://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/4)
- 42.د.محمد المجذوب، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي بيروت لبنان 2012